PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Youm 7**
DATE:	**17-March-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**150,000**
TITLE :	**Egyptian Drug industry facing "coma" after USD price increase**
PAGE:	**04**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Waleed Abdel Salam – Aya Dabes – Nada Selim**

«الدواء المصرى» يدخل «غيبوبة» ما بعد ارتفاع الدولار

مصادر حكومية: لا بديل عن رفع الأسعار والأزمة فى استحالة رفع ثمن 14 ألف عقار بشكل مفاجئ

كتب - وليد عبدالسلام - آية دعبس - ندى سليم

كشفت مصادرُ مسؤولةٌ بوزارة الصحة، أن لجانَ التسعير بقطاع الصيدلة بالوزارة لم تتخذْ حتى الآن، أى قرارات لرفع أسعار الدواء بعد قرار البنك المركزى بخفض أسعار الجنيه أمام الدولار إلى 895 قرشا، وأوضحت المصادرُ، أن إدارة الصيدلة لديها أكثر من 14 ألف دواء مسجلا بالوزارة، ويستحيل رفع أسعارها بشكل فجائى، وفى الوقت نفسه لا بديل عن رفع الأسعار بسبب زيادة ثمن المواد الخام المستورة، وزيادة تكلفة بعضها عن سعر بيعها للجمهور.

يأتى هذا فيما أكد الدكتور أحمد العزبى رئيس غرفة صناعة الأدوية باتحاد الصناعات، أنه لا بديل عن تحريك أسعار الأدوية، لافتا إلى أنه إذا استمر الوضع على ما هو عليه، فى ظل قرار البنك المركزى بخفض الجنيه، ستغلق شركات الدواء أبوابها، وسيتعرض المرضى لأزمة قاسية فى صعوبة توفير الدواء من الأساس، سواء المحلى أو المستورد.

وطالب رئيس غرفة صناعة الدواء باتحاد الصناعات، بضرورة إعادة تسعير جميع الأدوية والمستحضرات الطبية التى تتراوح أسعارها من جنيه إلى 100، مشيرا إلى أن أسعار الأدوية سترتفع فى الفترة المقبلة من 20 إلى 30٪.

ولفت «العزبى» إلى أن 50٪ من الأدوية ستتأثر بشكل مباشر بعد خفض قيمة الجنيه، وسنحتاج إلى تحريك أسعارها، أما الـ50٪ الأخرى فتعانى من تدنى أسعارها، فهناك 40٪ من العقاقير تنخفض قيمتها أصلا عن 10 جنيهات.

وكشف «العزبى»، خلال المؤتمر الذى عقدته أمس الأربعاء غرفة الأدوية، أن هناك ما يقرب من 1471 صنفا دوائيا ناقصا فى السوق المحلية، كما أنه يوجد ما يقرب من 365 صنفا دوائيا من الأدوية الناقصة لا يوجد لها بديل آخر، وتوقع أن تتضاعف فى ظل ثبات موقف الجهات المعنية بتحريك أسعار الدواء.

من جانبها، حذرت نقابة الصيادلة من حدوث كارثة تهدد استمرارية توافر الأدوية رخيصة الثمن بعد زيادة أسعار الدولار الأخيرة، مطالبين بسرعة إصدار قرارات لتحريك أسعار الأدوية الأقل من 10 جنيهات، وإنقاذ شركات قطاع الأعمال من الإفلاس فى ظل استمرار تحقيقها خسائر كبيرة بشكل سنوى.